

أهالي " حذران " تعزيبالبون بـ(طريق ومخطط حضري) لمدينتهم الناشئة

متابعة | محمد العريزي

عبر عدد من المواطنين من أهالي " حذران " وادي حنشل غرب مدينة تعز عن استيائهم البالغ والشديد لعدم تجاوب الجهات المعنية والمستولة عن تقديم الخدمات للناس والتي سبق وأن وجه الأخ شوقي أحمد هائل محافظ تعز إليها بالنزول إلى المنطقة وتنفيذ احتياجاتها من المشاريع وهي مكتب الصحة والتربية وفرع هيئة المساحة والتخطيط الحضري والكهرباء والأشغال العامة والطرق - خصوصا وقد طلب المحافظ تقريبا عن أوضاع المنطقة وإدراجها ضمن البرنامج الاستثماري الاستثنائي لمحافظة تعز والمعتمدة لتنفيذ مشاريع خدمية للمحافظة بشكل عام كون مدينة حذران هي واجهة ومدخل تعز من الغرب.

وأكد المواطنين في مناشدة جديدة - هي الرابعة التي تلقوها الصحيفة على مدى عام - أنهم حصلوا على تفاعل كامل من المحافظ شوقي الذي يبادر وأصدر توجيهاته لكل المكاتب المعنية، إلا أن تلك التوجيهات لم تلق أي اهتمام من قبل الجهات المعنية، وبالذات مكتب الأشغال وهيئة المساحة والتربية والصحة؛ وأنهم بحسب الأهالي احتفظوا بالتوجيهات في أدراج مكاتبتهم.

وقالوا في رسالة مطولة وموجهة للمحافظ: نحن محرومون من كل الخدمات الأساسية والضرورية لمقومات الحياة؛ فلا مدرسة ولا مركز صحي ولا حتى طريق للتنقل من إصالح احتياجاتنا إلى المنازل في ظل البناء العشوائي ومنع وتقطع أصح الأراضي للمواطنين الساكنين في المنطقة لهم المرور أو استخدام بعض أو ما تبقى من الأراضي للوصول إلى منازلهم.

وأطلق المواطنون مناشداتهم العاجلة للمحافظ شوقي هائل للاتفات إلى معاناتهم خاصة عندما يذهب أطفالهم إلى مدارس بعيدة تقع على الخط السريع الذي يربط تعز بمحافظة الحديدة؛ وطالبوا من المحافظ زيارتهم للتأكد بنفسه والإطلاع على أحوالهم وحجم المعاناة التي يعيشونها في ظل غياب أبسط الخدمات على رأسها الطرق أو



• شوقي هائل

الشوارع وتقطع أصحاب الأراضي لهم.. مؤكدين له عبر صحيفة الثورة أن المدينة الناشئة تسير نحو العشوائية والتصاق المنازل ببعضها البعض؛ وكذا التخلف خاصة وأنها مع مرور الزمن لن يجد المسؤولون في محافظة تعز مستقبلا حتى شبر واحد

الشرعي: المدينة تسير نحو العشوائية والتخلف وأطفالنا عرضة لداهس السيارات

لإقامة أي مشروع خدمي للمدينة الواسعة والمنطقة برمتها إذا لم يتحرك المحافظ شوقي شخصيا لإنقاذها والإشراف على التوجيهات الحاسمة التي قد يتخذها ويوجه بها المعنيين في وضع المخطط والبرامج وتنظيم حال المدينة المتردي حاليا.

من جهته قال الأمين قاسم الشرعي أحد ناشطي المنطقة ومن سكانها في اتصال هاتفي مع الصحيفة أن مدينة حذران تشوه تعز ومنظرها بسبب تزايد وتيرة البناء العشوائي وصمت الجهات الرسمية الريب لما يحدث وحرمانها من أبسط مقومات الحياة من مشاريع الحياة.. وأضاف: رغم أننا نلاحق هيئة المساحة والتخطيط الحضري والأشغال العامة والتربية لعمل شيء إلا أنها لا تبدي أي اهتمام؛ ولا تدري ما هي الأسباب؛ ولماذا هذا التجاهل لهذه المدينة الناشئة التي أصبحت اليوم وسط مدينة تعز من ناحية الغرب؟

نحن بدورنا نضع مناشدة الأهالي ومعاناتهم على طاولة المحافظ التقدير الأستاذ شوقي هائل للنظر في احتياجاتهم الضرورية على أقل تقدير؛ خاصة وأن الصحيفة قد تناولت هذه القضية عدة مرات ولم تلق اهتمام الجهات المعنية رغم توجيه المحافظ لهم عقب نشرنا لها.. الصحيفة تنتظر تجاوب المحافظ وتفاعله مع مطالب الأهالي..

الشكر لهؤلاء

تلقي ملحق "قضايا وناس" رسالة تحمل توقيع عدد من المواطنين في مديرية "المظفر" بمحافظة تعز، تضمنوا فيها الجهود المخلصة التي يبذلها مدير عام مديرية المظفر عبداللطيف الشغدري ومدير الأمن منير العيسى والأخ أحمد البركاني، من خلال التفاعل مع قضايا المواطنين والعمل على حلها ومتابعتها والفصل فيها وفقا للقوانين.

وأشادوا بحرص مدير المديرية على إشاعة الأمن من خلال تعامله الإيجابي والمسؤول مع أي قضايا خلافية تصل إليه.

قضايا وناس

الثورة

www.althawranews.net

الأحد 19 ذو القعدة 1435 هـ 14 سبتمبر 2014م العدد 17196
Sunday : 19 Thu-Alqeadah 1435 - 14 September 2014 - Issue No. 17196

10

رئيس مركز إسناد لتعزيز استقلال القضاء لـ«الثورة»:

النشاط الحقوقي خط الدفاع الأول عن الحريات والمواطنة المتساوية

أكد الأخ فيصل المجيدي رئيس مركز (إسناد) لتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون، عضو مجلس النقابة العامة للمحامين اليمنيين ومستشار التحكيم الدولي للهيئة الدولية للتحكيم أن انعدام الاستقرار السياسي والأيدلوجيات وظهور المليشيات المسلحة في المدن تنتسب في انتهاكات الحقوق الإنسانية والمدنية، وقال في حديثه لـ«الثورة» إن من أبرز معوقات العمل الحقوقي في اليمن ومحاولات الأطراف السياسية ذات القيمة التاريخية في استقطاب بعض هذه المنظمات الحقوقية والزج بها في الصراعات السياسية، وذكر أن 13 ألف منظمة عدد كبير منها يحمل أجدنات غير مفهومة ظلت مسيطرة ومحتكرة لتمويل وعقول وقلوب بعض المانحين، داعيا كافة الحقوقيين لوضع رؤية وتصور مستقبلي لإيجاد صيغة حقوقية ترسم معالم اليمن الحديث في إطار دولة اتحادية ترعى جميع الأطراف دون تهميش لأحد.. التفاصيل في هذا اللقاء.

لقاء / أسماء حيدر الجراز

* حدثنا عن العمل الحقوقي في اليمن.. وما هي الصعوبات والعوائق التي تواجهكم كحقوقيين؟

- النشاط الحقوقي في اليمن وليد اليوم، بل هو نشاط موغل في أعماق التاريخ، ولعل اليمن من أوائل الدول التي سنت ما عتبر تشرعا يجرم الاتجار بالبشر قبل قرون من صدور الاتفاقية الخاصة بالرق الصادرة عن الأمم المتحدة والموقعة في جنيف يوم 25 أيلول/سبتمبر ومع ذلك فرغم ازدياد عدد المنظمات والناشطين عما كان عليه بالأمس وارتقاع أوصائها لكنه لا يزال بوجهة نظري باهتا ويحتاج لجهود كبيرة للنهوض به ويكفي أن نعلم أن اليمن القرن الواحد والعشرين تحتل المرتبة 92م بتقدير 7.28 في مؤشر العبودية العالمي للعام 2013م من ضمن 162 دولة حول العالم وفقا لمنظمة ووك فري، ويضطر الحقوقيون والصحفيون لكشف حالات الرق والعبودية في اليمن رغم تعرضهم لمضايقات متعددة وهي حقيقة مرعبة ظهرت للسطح جعلت منظمة هيومن رايتس ووتش تترك فريق تفتيش حائل حول 700 حالة رق في الحويث كما نقل عنها، وهذا يعني أن النشاط الحقوقي يبرز بقوة كخط دفاع قوي عن الحريات عند غياب العدالة والمواطنة المتساوية.

لها تأثير

* وما تأثير هذا النشاط على التحولات التي شهدتها البلاد؟

- يمكن قياس تأثير النشاط الحقوقي من خلال نسب التمثيل في مؤتمر الحوار الوطني، حيث حصلت منظمات المجتمع المدني 40 مقعدا بنسبة تمثيل 7% من أعضاء الحوار، وحصد الناشطين الحقوقيين المستقلين - حسب استمارة مؤتمر الحوار وليس بالضرورة أن ذلك هو الواقع - (شباب ونساء) على 80 مقعدا مناصفة بنسبة 14٪.

المدن دون الأرياف

* الصعوبات التي تثبط النشاط الحقوقي في اليمن؟

- الصعوبات والعوائق كثيرة، لكن دعيني أركز هنا على الناشطين في المنظمات الحقوقية حيث تنتج تلك المنظمات نحو المدن دون الأرياف، وهذا يحرم سكان الأرياف الذين يمثلون حوالي (73٪) من السكان، من المعرفة الحقوقية ومن الدفاع عن حقوقهم ومناصرة قضاياهم وكل ما يتعلق بالنشاط الحقوقي. ومع ذلك فإن رؤية بعض الأطراف والقوى الفاعلة في اليمن سواء الحكومية أو غيرها للمنظمات الحقوقية كجهات محسوبة على الخارج، وما يتبع ذلك من اتهامات لها قد تثبط عمل هذه المنظمات وتعرض أفرادها لانتهاكات - ربما تكون- ممنهجة أحيانا، والأمم الأخرى في محاولات الأطراف السياسية ذات القيمة التاريخية في استقطاب بعض هذه المنظمات أو منافستها شكليا، وربما تلحظ تناقض بيانات عدد من المنظمات في ذات الموضوع



• فيصل المجيدي

13 ألف منظمة عدد كبير منها يحمل أجدنات غير مفهومة

بالغة خصوصا للفئات الضعيفة الأطفال والنساء وكبار السن، كما تتسبب بتدمير البنى التحتية للبلد وهي في الأصل بنى غير ملبية للاحتياجات الأساسية للمواطنين.

إحصائيات وانتهاكات

* هل لديكم أرقام حول ذلك؟

- أشارت وثيقة الاحتياجات الإنسانية لليمن للعام 2014م الصادرة عن الأمم المتحدة إلى "أن انعدام الاستقرار السياسي والصراعات سواء داخل اليمن أو في المنطقة أدى إلى حدوث حالات نزوح واسعة النطاق، حيث يكافح أكثر من خمسمائة ألف من النازحين والعائدين وغيرهم من المهتمين من أجل إعادة خلق سبل معيشتهم، وخاصة في المناطق الريفية التي لا تزال ملوثة بالأنغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب". وأضاف تقرير آخر بشأن الأوضاع في اليمن حتى 27 فبراير 2014م الصادر عن مكتب الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية بصنعاء أن تقديرات أعداد النازحين في عمران بلغ 72 ألف نازح وفي الضالع 8000 نازح، وفي تقرير صدر أثناء المواجهات في آبين وشبوة أشار إلى تزايد أعداد النازحين داخليا بحدود 24500 نازح، أما موجهات عمران الحالية فلم يتم تقدير عدد النازحين حتى اللحظة على الرغم من اعتقادنا أن أعدادهم ربما تصل إلى عشرات الآلاف اعتمادا على موجات النزوح السابقة وشدة واتساع المواجهات.

استقطاب بعض المنظمات والزج بها في الصراعات السياسية جريمة

بحسب توجهاتها السياسية، وعلى الرغم من ذلك نجد مجموعة من المنظمات الوطني، حيث حصلت منظمات المجتمع المدني 40 مقعدا بنسبة تمثيل 7% من أعضاء الحوار، وحصد الناشطين الحقوقيين المستقلين - حسب استمارة مؤتمر الحوار وليس بالضرورة أن ذلك هو الواقع - (شباب ونساء) على 80 مقعدا مناصفة بنسبة 14٪.

الصراعات المسلحة

* الصراعات السياسية والمذهبية والانتهاكات المسلحة ودورها في تقاوم الانتهاكات الحقوقية والحالات الإنسانية؟

- لا شك أن الصراعات السياسية والمذهبية والانتهاكات المسلحة لها الدور الأبرز في ارتفاع انتهاكات حقوق الإنسان ذلك أن هذه الصراعات تقوم في الأساس على غلبة طائفة ضد طائفة أخرى وتعتمد القوة طريقة مثل لحل الخلافات في ما بينها.

وتتسبب الصراعات السياسية والمذهبية والانتهاكات المسلحة في تقاوم عدد الحالات الإنسانية ويزور ما يعرف بالنزوح الداخلي وما يترتب عليه من معاناة

حبر على الأوراق

* هل ترى بأن المنظمات الحقوقية وما أكثرها في بلادنا قامت بدورها الفعّال للحد من تلك الانتهاكات أم أن تواجدنا مجرد حبر على ورق؟

- إن الحديث عن دور المنظمات الحقوقية وهي بمثابة القلب من الجسد في نشاط منظمات المجتمع المدني سيكون مجانيا للضواب لو أغفلنا دورها في كشف كثير من الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان وكذا قضايا الكثير من المدافعين عن حقوق الإنسان من الصحفيين والمثقفين والسياسيين وغيرهم والذين تم اقتيادهم إلى السجون بسبب آرائهم السياسية تصدت له منظمات حقوقية وكثير من الانتهاكات

كان للمنظمات والناشطين من محامين وصحفيين وغيرهم في الساحات الدور الأبرز في توثيقها وإبرازها للرأي العام الداخلي والخارجي للضغط على النظام من أجل الحد من هذه الانتهاكات.

هناك فرق

* وبالمقابل.. هل هناك منظمات تتحدد وفقا للأيدلوجيات؟

- الواقع المعاش في اليمن قد أفرز في الساحة نوعا آخر من المنظمات التي لم يكن في أجدنتها الدفاع عن حقوق الإنسان من حيث القيمة الجوهرية

تحدد وفقا للأيدلوجيات أو المعتقدات أو الجماعة أو غيرها من الارتباطات غير المهنية، ومن هنا جاءت الخطورة ويات على الإنسان الذي تنتهك حقوقه أن يبحث عن بعض هذه الانتماءات ليجد صوتا ينادي بحقه الذي انتهك، ولقد كان للثورة الشبابية دور في رفع كثير من القيود التي كانت تعيق النشاط الحقوقي سواء من حيث الترخيص أو الإتهار أو غيرها. 13 ألف منظمة

أساسا للدستور

* هل ترى بأن مخرجات الحوار الوطني لبت التطلعات الحقوقية من جبر الضرر ورد الحقوق وتعويض المتضررين؟ وما هي معوقات تنفيذ ذلك؟

- يجب أن نقر أولا أن الحوار الوطني وما نتج عنه من مخرجات حالة متطورة جدا في السياق الحضاري والإنساني، وهذه المخرجات التي يجب أن تكون أساسا للدستور الذي يفترض أن تكون قواعد أمره يفرض الشعب على الحاكم طوال العقود القادمة لو أحسن اليمنيون استقلال ذلك، ولا شك أن لها استحقاقات من القضاء على الأحقاد وعلى الأقل الحد منها والاستفادة المثلى من التاريخ السابق بكل صوره والتي كان البعض منها مثلا للانتهاك والإصرار على فرض الرؤى ودفن كل ما يؤدي للتوافق تحت سيف الظلم.

372 جريمة تم ضبطها بنسبة 97%

ونسعى للمزيد من النجاح

أعدنا وثيقة مع المشايخ وعقال الحارات بشأن الأمن.. ونفذ منها 80%

من الداخل.. حيث قمنا بتغيير المدراء القائمين على العمل الأمني سابقا والذين كان لهم دور سلبي في العمل ومتقاعسين واستبدلناهم بعناصر فاعلة وجيدة، وهذا حقق ايجابيات كثيرة في العمل الأمني.

* ماذا عن انتشار السلاح في عاصمة المحافظة والمديريات التابعة لها؟

- عند استلامنا للعمل قمنا بالاجتماع بعقال ومشايخ المحافظة لمناقشة بعض المواضيع الأمنية، ومنها حمل السلاح والقطاعات وإطلاق النار في الأعراس والمناسبات وخرجنا بوثيقة وقع عليها المجتمعون تؤكد على ضرورة منع كل تلك الظواهر، ونفذ ما ورد فيها بنسبة 80%.

* ماذا عن تنفيذ الحملة الأمنية والانتشار الأمني؟

- ننفذ الخطة حسب توجيهات وزارة الداخلية في المحافظة والمديريات التابعة لنا، ونقوم بإخراج أطقم من كل الوحدات الأمنية من الأمن العام ومن قوات الأمن الخاصة وقوات النجدة وننفذها يوميا حسب الخطة، وقد تم ضبط الكثير من المخالفات لمن يحملون السلاح أو الشخصيات المطلوبة أمنيا وكذا ضبط السيارات والدرجات النارية المخالفة.

* كيف تقيمون التعاون الأمني بينكم وبين المحافظات المجاورة؟

- التعاون مستمر بيننا وبين المحافظات المجاورة، ولكننا نشعر بأنها توجد صعوبات في التنفيذ أو الضبط على السيارات المحتجرة لديهم، وأكثر المشاكل من محافظتي صنعاء وعمران بسبب عدم التعاون في تبادل السيارات المحتجرة ولا يتم إطلاق سراحها رغم أننا بلغناهم وأدرجنا عن المركبات التي تم احتجازها في نطاق المحافظة.

وبلغت القضايا المنتهية بالصلح القبلي 131 و152 أحيلت إلى جهات أخرى و24 باقية رهن التحقيق وقد وقف إجراءات و116 قيد التحري.. كما أن الأجهزة الأمنية استعادت 145 سيارة منهوبة ومسرورة.

أيضا بلغ عدد قضايا التتبع والحرابة 60 قضية وعدد المتهمين فيها 99 منهما ووصل عدد قضايا الاختناقات التي تم ضبط المتهمين فيها و11 قضية قتل عمدا، ونحو 23 قدر وأن الخسائر البشرية جراء تلك الجرائم بلغت 2366000 حالة وفاة.. أما الخسائر المادية فقد وصلت نحو 2366000 ريال.

* ما هي العوائق والمشاكل التي تعاني منها محافظة المحويت أمنيا؟

- كانت تعتبر القطاعات القبلية من أكثر المشاكل التي شهدتها المحافظة وكان يعاني منها المواطنون والقانون بالمحويت أو المسافرين على خطوطها، وهذه الظاهرة دخيلة على مجتمعنا اليمني وثقافته بشكل عام والمحويت على وجه الخصوص، باعتبار هذه الظاهرة خطيرة وتؤثر على السلم الاجتماعي وتنعكس سلبا في نتائجها على وضع المواطنين، كما أن من يقوم بتنفيذها على الطرقات، ليست لهم مطالب حقيقية ومشروعة وقانونية، وإنما مواقف ودوافع سياسية أكثر مما هي حقوقية، وقد تكون لغرض زعزعة الأمن والاستقرار بالمحافظة.

ولكننا نرى أن هذه الظاهرة أصبحت مشكلة للمحافظة.

* هل هناك تقاعس أمني في المناطق الأمنية والاقسام التابعة لإدارتكم؟

- عملنا منذ تسلمنا إدارة الأمن بالمحافظة منذ أربعة أشهر تقريبا.. على إعادة ترتيب أوضاع الإدارة



• العميد الركن / حسين القاضي

مدير شرطة المحويت يتحدث لـ "قضايا وناس"

استعدنا 145 سيارة منهوبة ومسرورة وقضينا على ظاهرة القطاعات

كشف مدير عام شرطة المحويت العميد الركن حسين القاضي عن تمكن شرطة المحويت من القضاء على ظاهرة القطاعات القبلية التي اعتبرها أكثر القضايا الشائكة التي عانى منها أفراد الشرطة والمواطنون معا.. لافتا إلى أن القضاء على ظاهرة الاختطاف الدخيلة على مجتمعنا اليمني المحافظ على الأمن والسلامة جاء بعد أن بذلت إدارة شرطة المحويت جهود جبارة في اتخاذ عدد من الإجراءات الأمنية والتواصل والاتفاق مع الأطراف المتقطعة وإقتناعهم باستعادة حقوقهم عبر طرق مشروعة يكفلها القانون.

وأكد العميد الركن القاضي على أن المحافظة تشهد أمنا واستقرارا وأنها خالية من أي اختلال أمني.. وتحدث مدير شرطة المحويت عن قضايا عديدة نستعرضها في تفاصيل اللقاء التالي:

التقاه / معين محمد حنش

* ما هي الإجراءات الأمنية والخطة التي استطعتم بها تأمين المحافظة؟

-لقد اعتمدنا على وضع خطة أمنية محكمة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة والحد من حدود الأعمال التخريبية المحلة بالأمم والسكينة العامة وفي مقدمتها قطع الطرقات ومنع الاعتداء على الممتلكات العامة وتم التنسيق والعمل المشترك بين الأجهزة الأمنية والمجالس المحلية والمواطنين وذلك لإنجاح الخطة. كذلك قمنا برفع مستوى الجاهزية الأمنية وتم تفعيل دور الانشاز الأمني وتعزيز حماية جميع المنشآت والبناني الحكومية والحراسات الكافية وتم التشديد على جميع النقاط والدوريات الأمنية الثابتة والمتحركة بتهيئة تقنيش السيارات ووسائل النقل المختلفة الواردة إلى المدن الرئيسية

* في البداية نريد معرفة الوضع الأمني بمحافظة المحويت؟

نشكر ملحق قضايا وناس على تلمسه الأوضاع الأمنية في المحافظات.. وبالنسبة للوضع الأمني بالمحافظة فإنه مستقر وتم إنهاء ظاهرة القطاعات بالتنسيق مع الجميع وتم استحداث نقاط أمنية في عدد من مديريات المحافظة وذلك بهدف تعزيز الأمن والاستقرار والحد من الجريمة قبل وقوعها وتفعيل عملية الانتشار الأمني لأجهزة الشرطة في المحافظة ومديرياتها.